

مقدمة في الاتصال السياسي

جون ماري كوتري

ترجمة:

الطاهر بن خرف الله

أستاذ العلوم السياسية والاتصال

المساعد بمعهد علوم الاعلام

والاتصال - جامعة الجزائر -

تحقيقا للفائدة وتعميقا لها، قمت بتعريب هذا الفصل الأول من كتاب جون ماري كوتري: *gouvernants et gouvernés la communication politique* صادر عن المطابع الجامعية الفرنسية عام 1974 (الصفحات من: 1-29).

مقدمة:

الاتصال السياسي هو تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين عن طريق قنوات ارسال (وبث) مهيكلة أو شكلية (Informels).
قد تتخذ العلاقات بين الحكام والمحكومين أشكالا متنوعة: لغوية عموما ويمكن أن تكون إيمائية وحركية (أي بالاشارة)، وأحيانا أخرى موسيقية (نغمية). كما أن خطب الرجل السياسي الراديكالي، خطاب رئيس الجمهورية الخامسة (بفرنسا)، التحية الفاشية، حمل النياشين، ألحان الموسيقى في افريقيا، الرسوم المتحركة للصين كل هذه تشكل أنواعا مختلفة للاتصال السياسي.

لكن ما بين الاتصال اللغوي والاتصال غير اللغوي، تبقى الأولى فقط هي التي بدأت تكون موضوع أبحاث قياسية. وبالنسبة للثانية فإن بحثا واسعا يبقى أمرا ضروريا لاعداد سيمولوجية سياسية⁽¹⁾، حسب المفهوم الذي أطلقه فرديناند دوسوسير Ferdinand de saussure عليها: نظام للاشارات يعتمد عليه الناس للتفاهم فيما بينهم.

إذا فهمنا بواسطة بعض الأمثلة المحسوسة، مدلول الاتصال السياسي، أو على الأقل معرفة ما يميزه عن أشكال الاتصال الأخرى، فإن التعريف النظري (للاتصال السياسي) يبقى مسألة صعبة (Delicate).

الاتصال يفترض إشراكا. الكل يمكن أن يكون مشتركا. فالولد عندما يقول للبننت: أحبك، فإن هناك اتصال: أنه (أي الاتصال) يجب: وعندما يصرح الرياضي: اثنان زائد اثنان يساوي أربعة، فإن هناك اتصال: أنه (أي الاتصال) رياضي. عندما يقول ماوتسي تونغ لشعبه إعمل: فإن هناك اتصال سياسي. فهل تستند عملية الاتصال الى صفة الرجل الذي يتكلم؟ أم الى مضمون الاتصال؟ أم الى من توجه اليهم الرسالة؟ إنه كل هذا في نفس الوقت وأكثر بقليل.

«يكون الاتصال سياسيا تبعا للنتائج المباشرة أو غير المباشرة التي يمكن أن يحدثها على النظام السياسي».

لكن ما المقصود بالنظام السياسي؟ مجموعة بنيات (هيكل)؟ سلسلة من الوظائف؟ بنيات (هيكل) تؤدي وظائف؟ أكيد أن هذه الفرضية الأخيرة هي الأفضل. - ثم هل ب تحديد الوظائف المسندة للنظم السياسية بكل دقة. وفي هذا المنظور يبدو لنا تعريفان Topiques - بالنسبة لاستون Easton أولا فإن النظم السياسية لا يمكن أن تدوم إلا إذا غطت بنجاح وظيفتين: «يجب أن تكون في مستوى يسمح لها بتوزيع القيم في مجتمع ما وقادرة على جلب معظم أفراد المجتمع إلى تقبل هذا التوزيع بصفاتها الحاكم، وعلى الأقل في معظم الوقت». الموند Almond وكولمان Coleman ينسبان وبصيص مختلفة وظائف متقاربة للنظم السياسية كما يلي:

«النظام السياسي هو نظام للتفاعل يتواجد في كل المجتمعات المستقلة والذي (أي النظام السياسي) يؤدي وظائف التكامل والتكيف (في الداخل بالنسبة للمجتمعات الأخرى) عن طريق اللجوء أو التهديد باللجوء الى الاكراه البدني المشروع نوعا ما. النظام السياسي هو النظام الشرعي الذي يحافظ على النظام في المجتمع أو بالعكس هو الذي يقوم بتحويل هذا المجتمع»⁽⁴⁾.

اذن فبالنسبة إليهما، وبصيص موضوعية، فإن النظام السياسي عليه أن يضمن استقرار المجتمع - وهي الحالة الأكثر دواما - أو تحويل المجتمع السياسي. بينا غائية هذا النظام تتطلب بعض الشروط: تقبل النظام عن طريق الانخراط

وقد تأتينا فكرة القيام بعملية احصاء لاشارات رجال السياسة في مختلف البلدان حتى تتمكن من أبرز مشابهة كبيرة (Grande similitude) في شكل ومفهوم هذه الحركات. رفع الذراعين علامة للنصر المحقق أو النصر القادم، وهي تشكل أي (الذراعين) رسم أولي للغة كونية يمكن إدراكها والتحكم فيها خارج الحدود الوطنية. مثل هذه ليست حالة الخطاب السياسي الذي يهرب فيه ترتيب الكلمات من الذي يقوله، والذي يستقبلها. على مستوى قابلية الاتصال (أو قابلية النقل) عكس ما هو في اللغة بالاشارات، السهلة جدا، وأكثر بدائية وأكثر عالمية، فإن كل النظم المبنية على الاشارات الصوتية (Vocaux) أو المنسوخة (المسجلة) خطيا (Transcrits) graphiquement غنية جدا ولكن مبهمة. إذا تناقص (تدنى) الاتصال الى حد بعض الاشارات (الايماءات)، فإن مستوى تطور المجتمع يكون منخفضا الى درجة يصعب وصف الاتصال بالسياسي. كما أن المهم في الاتصال السياسي يبقى لغوي، لكن حتى لو تدنت، فإن هذا المفهوم يكون غير واضح.

عندما سقط (ديشانيل Deschanel)⁽²⁾، من على ظهر عربته للسكك الحديدية الرئاسية، وقدم نفسه لحارس معبر السكة الحديدية، فإن هذا الأخير لم يعرفه. مثل هذه الهفوة يصعب تصورها اليوم: وخلال الأربع سنوات الأولى من رجوعه الى الحكم، فإن الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية قد ظهر في التلفزيون مرة كل 45 ساعة أمام 15 مليون متفرج. فتطور الاتصال لا يمكن دحضه أو إنكاره.

أن الجنرال ديغول - هو دائما - ألقى خطابا يوم 30 ماي 1968 على الساعة 16h30 لمدة 4 دقائق، الخطاب الذي، بعد ساعة، سمع من طرف 92% من البارسيين وجلب بعد أقل من 3 ساعات تجمعا يقدر بـ 15 مليون شخص.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سنوات من قبل، علم 99% من الأمريكيين، في أقل من ست 6 ساعات بمقتل الرئيس كيندي. إن سرعة البث الاعلامي تغير الحياة وإمكانات العمل السياسي.

في سنة 1940، عاش الفرنسيون، الأنجليزيون، والألمانيون، في جزيرة مع بعضهم البعض. يحصلون على الأخبار كل ثلاثة (3) أشهر، وكما مرت باخرة. وانتظارا للحكم الذي سيصدر ضد السيدة (كايو Caillaux)⁽³⁾، فإذا بهم يسمعون خبر اندلاع الحرب. وفي نفس الوقت تنقسم المجموعة الى كتلتين مناهضتين.

في القيم، (بالنسبة لأسطن Easton أو شرعية Légitimité أولئك الذين يحكمون (بالنسبة لالموند وكولمان). مقابل ذلك، فإن المتحكمين في السلطة داخل النظام يتقبلون بين بين (أي بصفة أقل أو أكثر) سلطوية (اسطن) باللجوء إن اقتضى الأمر إلى الاكراه البدني (الموندو كولمان) يتقبلون القرارات.

هذا الشرط المضعف يكون ممكنا عن طريق الاتصال السياسي. إذا أخذنا صيغة الوظيفة في مفهومها البسيط جدا، فإنها هي المشاركة (المساهمة) عن طريق عنصر في تسيير مجمل النظام.

بينما كل النظم السياسية تفترض بعض الشروط الوظيفية التي «يفترض أن تكون ضرورية لهذا النظام، كي يعيش، ويتكيف، ويصل إلى أهدافه، ولا ينزلق عن طبيعته»⁽⁵⁾.

الاتصال السياسي، من جانبه، سيخدم بالضرورة هذه الشروط، ويوجب لمتطلبات دقيقة: ضمان الاتفاق بين الحكم والمحكومين، - وبالفعل فإن كل حاكم يبحث عن موافقة لقراراته وكل محكوم يحاول أن يحدد حاجاته وتبنيها - والاتفاق ما بين الصيغتين لا يمكن أن يتحقق إلا بالاتصال أي التبادل. إلا أن التبادل لا يمكن أن يقوم إلا إذا عمل الطرفان ضمن قانون (Code) مشترك الذي هو بمثابة الاتفاق على مجموعة من القيم المشتركة التي تسمح للمتعاملين بأن يلعبا دورهما، كي يتعايشا. فالاتصال إذا هو عملية اشراك، بالمفهوم الاشتقاقي للكلمة، للقيم التي تسمح لمتخلف الممثلين بأن يتفاهوا في إطار مجتمع سياسي.

كما أن الاتصال السياسي يضمن التطابق والتناسق بين الحكم والمحكومين عن طريق تبادل مستمر للمعلومات: تعبير قرارات السيادة للحكم على المحكومين، ويضمن الاتصال شرعية Légitimation. سلطة الحكم على المحكومين.

تعبير «الحكام» و«المحكومين» قد أخذت في إطار معاني واسعة جدا مثل ما يتصورها دوقيت Duguit: «الأفراد الذين يبدون أنهم يأمرن، وهم في مستوى ارضاخ الآخرين لارادتهم: فهؤلاء هم الحكام».

هذا الاعتراض (أو التعارض) نجدها أكثر وضوحا ورسميا لدى. (ج. بيردو G. Burdeau): «رجال يحكمون، وآخرون يطيعون، في العري الضروري العمود الفقري الصلب للحياة العمومية».

ومنذ أمد طويل كان الاتصال يعتبر كوسيلة للحكم، لاعطاء أوامرهم للمحكومين: أنه مظهره القهري، أنها وجهة نظر (اللورد وينديلسمان Lord Windelsman)⁽⁶⁾: «الاتصال السياسي هو المرور الارادي للرسالة السياسية من المرسل إلى المستقبل، بهدف جلب شخص ما في اتجاه دون أن يتمكن من تصور اتجاه آخر»⁽⁷⁾.

والواقع أن الاتصال هو أيضا امكانية، الذي يأمر، في البحث عن رضى أو نسب الإراء والمواقف التي يحصل عليها لنفسه. والاتصال ليس بالضرورة البحث عن التفوق (والسيادة): يمكن أن يكون هناك فقط تبادل، فالتبليغ والقيام بالاتصال لا يفترض دائما البحث عن رقابة أحادية الجانب، لكن يجلب غالبا علاقة متبادلة. فالملاحظة الأولى تفرض نفسها كواقع جلي، وأن الاتصال ضروري لتسيير النظام السياسي مثلاً سبق تعريفه.

لكن يبقى التساؤل عن مكانة وظيفة الاتصال داخل النظام السياسي. فهل هناك وظيفة للاتصال تكون مختلفة عن الوظائف الأخرى، أم أن هناك فقط سلسلة من الوظائف لا يكون فيها الاتصال الا ثانويا؟

يحق أن نقول أن الاتصال يقابل شرطا أساسيا للنظام السياسي. هذا الاثبات يتأكد في البلدان المتقدمة أين، غالبا، يسمح تحليل الاتصال بوصفها وبتبنيها. وبالنتيجة فاذا استطعنا أولا أن نؤكد بأن الاتصال ما هو إلا منتج - ثانوي مكل للوظائف الأخرى، فإن تحليلا عميقا يبين نوعية وخصوصية الاتصال السياسي.

ويمكن أن نكتب بأن الاتصال السياسي للنظام السياسي هو بمثابة الدورة الدموية بالنسبة لجسم الانسان. أكيد أن أجهزة عديدة لها وظائف حيوية، لكن دون رها بالدم، تتعطل وظائفها أو تؤدي وظائفها بطريقة سيئة. الشيء الذي يعني أيضا أن الدورة الدموية لها وظيفة خاصة تشارك بها في الحياة. ونفس الشيء ينطبق على الاتصال السياسي.

وبالنسبة لالموند Almond وكولمان Coleman فإن: كل الوظائف الموجودة في النظام السياسي، التنشئة السياسية Socialisation politique والتوظيف وتجميع المصالح، كل هذا يتحقق بواسطة وسائل الاتصال. أولياء تلاميذ، أستاذة وكهنة مثلا يقدمون جميعا مشاركة سياسية عن طريق الاتصال.

«الممثلون وقادة جماعات المصالح وقادة الأحزاب يبلغون وظائفهم التجمعية والتعبيرية بنشر المطالب وعن طريق سياسة التوصيات. والمشرع يأخذ القوانين على أساس المعلومات التي تصل إليه وهو بدوره يقدمها ويبذلها للعناصر المختلفة في النظام السياسي. ولاتمام وظائفهم، فإن البيروقراطيين يحصلون ويحللون المعلومات الصادرة عن المجتمع ومختلف أحزاب المجتمع. وبنفس الطريقة، فإن العملية القضائية قائمة عن طريق وسائل الاتصال»⁽⁸⁾.

بعد قياس أولوية الوظيفة الاتصالية على مختلف الوظائف المقترحة من طرف ملاحظي الحياة السياسية، فإن الاتصال يسمح باثارة وتناول الظواهر السياسية بنظرة جديدة. كما أن الانتخابات لم يعد ينظر إليه كاختيار يقوم به الناخبون لأجل المنتخبين: فالانتخاب أصبح «منتدى (منبر) اتصالي Forum communicatif أين يختار المحكومون فريقا وسياسة في نفس الوقت.

وانطلاقا من المبدأ الذي يقول أن الاتصال يساهم في الشروط Exigences الوظيفية للنظام السياسي، وتقريب الحكام من المحكومين، نبحت أولا عن ما هي حوامل الاتصال، وبأي وسيلة إعلامية تنقل. ومن ثم يفترض توزيع الاعلام تحليليا لمحتواه: ولا نقول أي شيء، وفي أي وقت كان، وفي أي مكان كان. وحتى يكون التبادل ممكنا فعلى الرسالة أن تتضمن اشارات أمرية Ordonnés حسب قواعد مشتركة كي تفهم من طرف متعاملي التبادل.

وفي المقام الثالث، سنقوم بتحليل وظيفة الاتصال على المستوى الشامل بوضعها (أي الوظيفة) ضمن النظام السياسي.

وأخيرا فإن الاتصال لا يمكن أن يتفاوض عن ممثلي الحياة السياسية: الحكام والمحكومين حسب سلوكهم. تحديد المتغير الأول أمر صعب، لكن ملاحظة التحولات في المواقف يعطي قيمة لظاهرة الاتصال.

الفصل الأول

تطور الاتصال السياسي

أولوي، يبدو ارجاع الاتصال السياسي الى المجتمعات الحيوانية صعبا. بالفعل، فالاتصال في المجتمعات المتدنة (المتحضرة)، أو المصنعة، ينفي كل علاقة

فسياسية (مماثلة) مع الاتصال في المجتمعات الحيوانية، ومن هنا، فإن التقارب يسمح بتحديد مفهوم العلاقة السياسية على غط سلمي.

م. 1. الاتصال في المجتمعات الحيوانية:

هل تسمح لنا شطحات (رقصات) النحل، باكتشاف أكثر من رسائل أرسطو، ميكافيل أو ماركس، كيفية تسيير المجتمعات السياسية؟

فالمثال التقليدي يكن في الرقصات الاتصالية للنحل، مثل ما جاء من طرف لابيير J.W. Lapierre : «تموين الخلية بالرحيق والطلع تبدأ باستغلال الأزهار التي يجنى منها الرحيق. بعض الجوالات والعاملات بصفة عامة ضمن الأكبر سنا، تطير بتعرج وترنج، ثم بعد ما تجدد ما تبحث عنه، ترجع لاعلام رفيقاتها الصم والبكم باحداث حركات وتحركات في الأجواء متبوعة بجاراتها التي تتصل بفضل هوائياتها».

لقد أثبت تجريبييا أن معطيتين قد منحتا للنحل: الاتجاه والمسافة.

وحق وأن الارسل يحدث بواسطة رقصة سريعة أو قليلة السرعة أو اهتزاز البطن فإن هولدان وسبيناي Holdane et spunnay قد قيميا الخبر المرسل كأنه مساوي لحوالي مئة (100) كلمة في اللغة الانسانية. وإذا تركنا النحل جانبا بالنسبة للفقاريات، فإن الاتصال ليس أقل وضوحا. والغربان تمتلك مفردات تتكون من خمسة عشرة (15) صيحة: كل صيحة تعبر عن وضعية مختلفة وتحدث ردود أفعال واضحة، أصوات وحركات الشامبونزي (نوع من القردة) تعبر عن الشوران، الخوف، الغضب، الحزن والرضى: مفرداتها تتراوح حسب الملاحظين بين عشرين وثلاثين صيحة (Cris).

ونلاحظ أيضا أن وسائل الاتصال في المجتمعات الحيوانية تحدث تغيرات في السلوك نتيجة ارسال الاشارات. ويمكن اذا أن تدخل وسائل الاتصال عند الحيوان سلوكا تعاونيا. الا أن هذا الاتصال الحيواني يبقى بدائيا وإذا أخذنا مثال النحل، فإن السيد (أ. بن فنيست E. Benveniste) يبين ويكشف ستة (6) فروق (واختلافات) أساسية تخالف فيه اللغة الانسانية:

1 - لا يتحدث النحل، الا بالاشارات (الايماءات)، الامر الذي يحيد من امكانيات التبادل.

2 - النحل لا يتحاور: فالرسالة الاستكشافية لا تدعو رسالة أخرى وإنما تدعو سلوكاً.

3 - الاتصال يبقى ثنائي القطب (Bipolaire). والذي يتلقى الرسالة لا ينشرها أو يوزعها.

4 - ليس للإشارات إلا مفهوماً واحداً، لا يمكن مطابقتها لتعبير وضعيات أخرى.

5 - بالإضافة: «أنه من البيان أن لغة النحل... لا تؤدي إلى عناصر يمكن تعريفها وتوضيحها»: في رقصات النحل لا نحصل على أي عنصر صائت (رنان) حيث تصبح التركيبات (les combinaisons) لها مدلول مثلاً هو حال الظواهر في اللغة الانسانية.

6 - وأخيراً «لا يمكن تحليل (تفكيك) رسالة النحل، ولا نشاهد إلا محتوى شاملاً. ولا يمكن تفكيك هذا المحتوى إلى عناصر مكونة»⁽⁹⁾.

بالرغم من كل هذا، فإن الاتصال بالنسبة للسيد (ج.و. لابيير J.W. Lapierre)، يمكن أن يقوم بطريقة غير طريقة الأيماءات، وصيغة الحوار محتلة في المملكة الحيوانية: «والأحداث لا تسمح بالغاء (إبعاد) كل امكانية حوار من الاتصال الحيواني بصفة عامة»⁽¹⁰⁾.

وأكد أن أي تقارب بين الاتصالات الحيوانية والاتصالات السياسية عبارة عن وهم سخيف. توجد - على ما يبدو وعلى الأقل - مسافة لا يمكن التغاضي عنها بين الفصاحة المفرطة (البيان) للنائب البرلماني وبين اهتزاز البطن في رقصة النحل.

حقيقة، أن في الاتصال، يتأثر الحيوان وبصفة آلية بالسلوك المعطى لأي إشارة معينة. والرجل بإمكانه، هو ألا يستجيب للأوامر والتعليمات التي تعطى له، أو يبدي عدة أجوبة، إلا، أن في بعض الحالات، يستجيب الرجل مثل الحيوان عن طريق سلوك مقولب (مروشم، مرسوم) (Stéréotypée) لمنبهه والمنشط الذي يتلقاه. فالاتصال الانساني اذا بسيط جداً: يضغط السائق على المكبح حين يشاهد الضوء الاحمر، يرفع المناضل قبضة يده حين يسمع بعض الشعارات. نحن في هذه الفرضية، أمام نظام قانون، ودون أن تكون اللغة.

بالفعل، حتى وأن التشابه يغدو أكيدا فيما بين الاتصالات الانسانية والحيوانية خاصة في العلاقات الاجتماعية، كغناط للتعاون، فلم نر قط وفي أي وقت ما «شبكة

علاقات أمر بالطاعة مشابهة للتنظيم السياسي، حتى لو كان أكثر بدائية في المجتمعات الانسانية»⁽¹¹⁾.

كل ظروف علاقات الأمر والطاعة تقتضي حذق ومهارة الاتصال السياسي الذي لا يمكن أن يحدث إلا بالوحدات اللغوية (اللسانية): «فعدد بسيط نوعاً ما من الوحدات الواضحة تضمن تنوعاً في الرسائل لا نهائياً»⁽¹²⁾.

ونلاحظ هكذا، أنه إذا وجد نوع من التقارب بين الاتصال الحيواني والاتصال الانساني، فإن الاتصال السياسي لا يظهر إلا بعلاقة سلطة/طاعة داخل المجتمع. ضرورة تبرير وإبقاء هذه العلاقة تعتمد على وظيفة الاتصال.

م.2. الاتصال في المجتمعات الانسانية:

هل يمكن كتابة أن الاتصال قد ضمن التمييز بين الاجتماعي والسياسي في قلب المجتمعات الانسانية، أو أنه بالعكس أن الاختلاف الطبيعي للاجتماعي والسياسي، الناتج عن تطور المجتمعات، قد أدى إلى الاتصال السياسي؟⁽¹³⁾.

فالحقيقة، دائماً هي أكثر تعقيداً. في المجتمعات التي كانت حاجات أعضاء الجماعة (Communauté) مضمونة بصفة بسيطة، عن طريق تبادل محدود، عرف الاتصال مكانة جد بسيطة ومنخفضة لكن منذ أصبحت العلاقات أكثر تعقيداً، من حاجات كل الطبيعة (Nature augmentaire) ما فتئت نماذج الاتصال تتطور. وتحسين الهياكل (والبنيات) المؤسساتية يسير على قدم المساواة مع تطور الاتصال. كما أن الاختلاف المؤسساتي والاجتماعي والسياسي قد صاحبه تدعيم لخصوصية الاتصال السياسي.

وعلى مستوى الاتصال، فإن دراسة العلاقة بين الحكام والمحكومين يبرز ثلاثة (3) علاقات منطقية.

فالأولى هي علاقة مطابقة. فئة الحكام هي أيضاً فئة المحكومين. ودائرة الحكام تغطي دائرة المحكومين.

والعلاقة الثانية هي علاقة احتواء (Inclusion). كل الحكام هم أعضاء في المجتمع السياسي، لكن ليس كل المحكومين أعضاء في دائرة القادة، فعلاقة الاحتواء (d'inclusion) تتطلب تداخل خالص وتأثير متبادل بين الحكام والمحكومين.

بالمقابل حين يتوسع المجتمع السياسي، تصبح علاقة الحكام للمحكومين علاقة تقاطع (d'intersection). وبعبارة أخرى، تصبح فئة الحكام في جزئها جزءا متميزا عن فئة المحكومين فالتطابق (أو المطابقة) لا يلعب إلا جزئيا (يدل الجزء المشترك على أهمية هذه المطابقة. وفي هذا النطاق لدينا علاقة حصر (d'exclusion).

هذه العلاقات الثلاثة تترجم ثلاثة حالات للمجتمع السياسي. العلاقة الأولى هي خاصة بالمجتمعات التي تكون فيها العلاقة سلطة/طاعة منعدمة، وهي العلاقة التي يكون فيها المجتمع السياسي بدائيا، أو عديم الوجود. والثانية تقتضي مجتمعا تكون فيه المشاركة كاملة، لكن أيضا يضمن بُعد هذا المجتمع هذا اللقاء شبه الخالص بين الحكام والمحكومين. والثالث تترجم حالة مجتمع تكون فيه الهيئات السياسية قد أثبتت وتأكدت، لكن أين لا يمثل الحكام المحكومين أبدا.

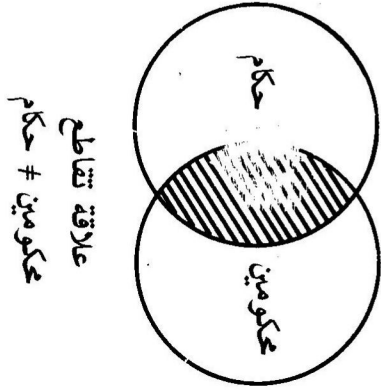
فعدم المساواة في التمثيل، أكيد، لكنه يختلف بالطبع من مجتمع الى آخر. مع المخاطر (العقبات) الخاصة بالتصنيف (التبويب) نستطيع أن نتمسك من وجهة نظر الاتصال بالتمييز التقليدي بين المجتمعات العتيقة (Archaïque) والمجتمعات التاريخية.

المجتمعات العتيقة هي تلك التي توجد فيها علاقات تطابق وتمائل بين الحكام والمحكومين. وحتى لو كانت هذه المجتمعات البدائية كثيرة التنوع، فإن غياب الكتابة هي السمة المشتركة.

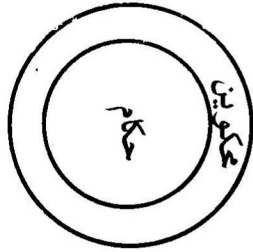
في المجتمعات التاريخية وحسب درجة تطورها وحجمها الديموغرافي، فإن علاقة الاتصال تكون إما علاقة إحتواء أو علاقة تقاطع. وبعبارة أخرى تكون العلاقة بين الحكام والمحكومين شيئا فشيئا متراخية والاتصال سيسعى جاهدا لوضع حد لظواهر الاعوجاج والتشوه.

أ) المجتمعات العتيقة:

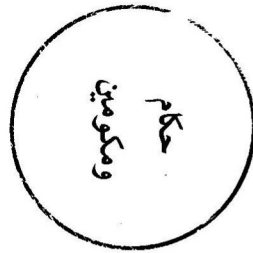
استحالة التواصل عن طريق الكتابة التي توجد فيها المجتمعات تخفض بالطبع وتنقص من حقل العلاقات وانتقال الرسائل. في المجتمعات الجامدة، ليس هناك تبادل، ولا البحث عن الطاعة، ولا إعطاء



علاقة تقاطع
محكومين ≠ حكام



علاقة احتواء
محكومين < حكام



علاقة تطابق
حكام = محكومين

الرسم 1 - علاقات الاتصال بين الحكام والمحكومين:

الأوامر. فكل فرد يؤدي المهام المسندة إليه، دون نقاش أو منازعة، فالإشارة هي مكان الأمر، لكن بخلاف ما هو الحال في الاتصال الآلي لدى المجتمعات الحيوانية. طبقة الحكام تتأثر (تتطابق) مع طبقة المحكومين.

الشيء الذي هو الحال الغالب، أيضا هو أن تبادل الجمل المقولبة المروثة، المروسة (Stéréotypée): فنطق كل كلمة لها أهميتها، لكن الكلمة (la parole) كلها مشتركة، ومضمون الخبر ضعيف جدا. فعند Les dogons⁽¹⁴⁾، مثلا، كل اتصال اجتماعي يبدأ بتبادل تحية طويل جدا. والجمل التي على المتكلمين أن يرددها تشكل من كلمات لاحقة يكون فيها التسلسل (Enchenement) ثابتا. والمضمون المعنوي لهذه الجمل نوعا ما معدوم، لكن عند النطق بهذه الجمل يتولد نوع من المتعة والمرح، الناتج عن الثقة. فالمعاملون لم يتعلموا شيئا لأن الأسئلة والاجوبة كانت متوقعة مسبقا. وانخفض التبادل إلى حد أدنى لأنه ليس هناك ما يقال. في هذه المجتمعات الجامدة، ليس للاتصال السياسي أية فائدة، لأنه لا يجدي نفعا: ولا يستطيع رجل أن ينتظر من رجل آخر تغيير في السلوك.

بالمقابل، فإن هذه الكلمة المرتلة (Ritualisée)، نجدها في الاتصال السياسي الحديث. فكم من رجل سياسة صف كلمات فارغة من كل معنى، بهدف «خلق الجو». وهذه الكلمات يسمعوها المنصتون بصفة عامة. وخلال أمرين، تقوم الكلمة المقولبة بتحضير رسالة، معلومة (خبر)، أو أن الكلمة المقولبة تشكل كل الخطاب وتسمح بإخلاء المعلومة (الخبر) التي ستعطى والتي هي حساسة أحيانا. أن دور الاتصال في المجتمعات العتيقة لا يقدم فائدة أساسية على مستوى العلاقات السياسية، التي هي كذلك جنينية.

لكن يحدث في هذه المجتمعات، نتيجة حرب، أو مجاعة أو أي حدث آخر، وأن يعجز المسؤولون على ضمان أدوارهم في مواجهة الحاجات والمطالبات الجديدة التي تأتي حيناً. ويتكلم (دافيد إسطون David Easton) في هذا الصدد عن تأكل (Erozion) الحوامل⁽¹⁵⁾ أو الدعائم (المرتكزات) وهو المصطلح الذي يعود إليه. إلا أن هذا التحول لا يحدث إلا بصعوبة: حقيقة، أن غياب الاتصال الداخلي لا يسهل إعادة ادانة الأدوار، وغياب الاتصال الخارجي يصعب تقليد نموذج موجود فعلا.

وعليه، فإن الانقطاع يحدث بالضرورة: يجلب تمايزا (اختلافا) كبيرا جدا داخل

المجتمع بين الذين يقررون والذين يطيعون، كما يجلب تخصصا كبيرا داخل الهياكل الاجتماعية، أين تتولد، ببطء، المؤسسات السياسية. ومن المناقشة لاختيار قائد، الذي في حالة حرب أو مجاعة يقود القبيلة نحو البقاء والصمود، تتولد علاقة جديدة: سلطة/طاعة.

هكذا يظهر تعارض الحكام والمحكومين وميلاد الاتصال السياسي تكون فيه خاصية العنوة في صميم ضروري: فتسمح للأولين باخضاع الآخرين. هكذا تتولد نماذج جديدة للعلاقات داخل المجتمعات الجديدة للسماح لهم بالبقاء على الحياة.

انطلاقا من هذه المعطيات، فإن المجتمعات التاريخية ستحاول صقل (نقح) وتحسين الاتصال السياسي الذي هو شهادة أكيدة لتسيير النظم السياسية الجيد، غير السلطوية خصوصا. إلا أن التطور كان بطيئا والتراجعات (التقهقرات) عديدة.

ب) المجتمعات التاريخية:

تاريخ الاتصال السياسي غني بالمعلومات بالنسبة للعلوم السياسية، إلا أنه يبقى من العمل الكثير.

ونؤكد قبل كل شيء أن في الأنظمة الديكتاتورية تكون العلاقة بين الحكام والمحكومين هي علاقة قوة دون جدال، ولا تبرير أو شرعية. هوى (وذوق) الذي أو الذين يحكمون فقط هو الذي يبرر القرارات المفروضة. وإذا كانت هذه القرارات تستجيب لما يمتناه المحكومون فهو خير، وفي حالة العكس شر لا بد منه. وإذا كانت هناك وظيفة للاتصال، فلا تكون الاخفية (مستترة) وهي ناتجة عما يجسده الدكتاتور في شعبه وعما يحسُّ الشعب بأنه ممثل من قبل قائده. وهكذا يحدث التطابق فيما بين الحكام والمحكومين، لكن بطريقة جد لاعقلانية ودون أن نتكمن من معرفة الدرجة الحقيقة للانخراط. فلا نستطيع أن ننفي إلا لما تكون وظيفة الاتصال غائبة، لكنها تصطنع طرقا يكون فيه التحليل العلمي يعاني من مشكل متابعته.

بالمقابل، في المجتمعات الضعيفة عدديا، تتركز آليات الديمقراطية المباشرة على نظام اتصال بسيط: توزيع الأخبار والمعلومات يتم داخل مجموعة ضيقة. ويتقاسم الحكام والمحكومون قانونا مشتركا للقيم، يكون هذا القانون سهلا عن طريق الامكانية الموفرة لكل محكوم (عن طريق السحب بالقرعة مثلا) لكي يصبح حاكما. وهذا النظام

السياسي لا يعمل الا اذا كانت دائرة الحكام والمحكومين محددة، وفي حدود تطابقية. ونجد هذه الظاهرة لدى القبائل (جمع قبيلة) مع النقاش العقيم (La palabre) (16): فهي تشكل وسيلة للاتصال السياسي. في مثل هذه المجتمعات والنظم السياسية، فإن وسائل الاتصال ولو هي إبتدائية تكفي لضمان تكافل وتعايش (La symbiose) واتحاد الفئتين المحدودتين للمجتمع. ومن أجل إعادة أخذ العبارة الرياضية فإن العلاقة هي علاقة احتواء (Inclusion).

وانطلاقا من الوقت الذي لا تنتشر فيه الأخبار بين هتين الفئتين، بسبب توسيع دائرة المحكومين خصوصا، فإن وظيفة الاتصال تصبح غير مضمونة وتحدث بناء على ذلك، تغييرا للنظام بأكمله.

للاستجابة الى توسيع دائرة المحكومين، يبدو ضروريا إبتداع بديل لوظيفة الاتصال العاجزة: لقد ولد التمثيل السياسي، وكان حسب ما يبدو من الأفضل البحث عن إصلاح وإكمال وسائل الاتصال، وتحسين نظم الاعلام. فالتمثيل السياسي يناسب كثيرا إنشغالات الراغبين في ممارسة السلطة: والعلاقة بين الحكام والمحكومين هي علاقة تقاطع.

هل ضمن التمثيل تعايش واتحاد الحكام والمحكومين كما ضمنها الاتصال الى غاية الآن؟

الحقيقة أن فكرة (مفهوم) التمثيل حساسة جدا، وإذا سمح (أي التمثيل باعطاء إمتياز للاتصال بين الحكام ومجموعة من المحكومين، فإنه لم يسمح للنظام السياسي بأن يعمل لفائدة المجتمع السياسي الشامل.

والتمثيل حسب (ج. رولز J. Roels) يمكن تصوره كتركيب ثنائي (مزدوج)، بمعنى «وجود عنصرين أو مجموعتي عناصر التي يوجد بينها نوع من علاقة التشابه أو الارتباط القانونية والاجتماعية في نفس الوقت» (17).

فالنظام التمثيلي يقتضي إذا تنصيف (أي تقسيم مناصفة) الحكام/المحكومين يجري فيه التقارب تسلسليا عن طريق الانتخاب.

الا، أن هذه النظرة جد حساسة مثلما يوضحها. (ب. لوميير ودوميشال

(A. Demichel, P. Laumière):

«يفترض التمثيل التقني والقانوني للقانون الخاص أن يكون الممثل قد وجد سابقا

على فعل (Acte) التمثيل. والمعروف أن الممثل (Représentant) عليه أن يعبر عن ارادة الممثل (Représenté)، فمن الضروري أن يكون لهذا إرادة حرة خاصة... بينما، هذه ليست حالة الأمة، كيان غامض أين توجد الارادة إلا منذ الوقت الذي يعين فيه الممثلون. ففعل (Acte) التمثيل هو الذي خلق الممثل (Représenté)» (18).

هذا التصور كان له هدفا دقيقا: السلطة تكون مصادرة لفائدة نخبة تمثيلية هي وحدها التي بإمكانها إمتلاك الوسائل الضرورية لتسيير الأمور السياسية. ألم يصرح سيز (Sieyes) أن «الأغلبية العظمى من المواطنين ليس لها تكوين يسمح لها بالاشراف مباشرة على القوانين التي تحكم فرنسا، ورأيهم إذا هو تعيين الممثلين» (خطاب 7 سبتمبر 1789 مذكور من طرف رولز).

هذا الاقرار يوضح جيدا دور هذه «الأرسطوقراطية المنتخبة» التي تكلم عنها كاري دومالبير (Carré de Malberg) (19).

والواقع أن التمثيل يعد نوعا من التمويه (Camouflage) يضمن إتصالا بين فئة قليلة من الحكام والمحكومين. ويضمن الاتصال وظيفته التعايشية والاتحادية الثانوية جدا بين الحكام وبين جزء من المحكومين: والمصلحة العامة هي الحجة أو التبرير الذي يسمح بالاعتقاد أن مصلحة الأرسطوقراطية المنتخبة هي مصلحة الجميع. والواقع، أن المصلحة العامة لم تكن شيئا آخر غير مزيج للمصالح الخاصة.

ويستطيع النظام أن يعمل، لأن الاتصال قد كان حقيقيا بين فئة ضيقة ومحدودة من المواطنين داخل السكان الجهلاء واللامبالين.

زيادة، على أن نماذج الاتصال المكتوب قد شكلت دعامة مثالية للنموذج التمثيلي، وبالفعل، فإن الوعي بالحدث عن طريق الوثائق المكتوبة تعطي المواطن الوقت الكافي كي يتبنى إن كان ذلك ضروريا، نماذج جديدة للسيرة، نشر الاعلام (المعلومات) يتم بطريقة بطيئة، غير مباشرة وانتقائية. هذا البطء النسبي لتوزيع الاعلام (الأخبار) يسمح للحكام بأن يتراجعوا قبل الشروع في العمل كما يسمح لهم بأن يتجنبوا ما لا يحمد عقباه. فالعمل السياسي يقدر بصيغ أخلاقية: الرقباء يراقبون توزيع الاعلام (والمعلومات). الاعلام ير المباشر يحذ من امكانيات التبادل، والحكام القابضون على السلطة، لا يرغبون في تقسيم هذه السلطة. ونلاحظ هكذا، وحتى بصفة تخطيطية ورسمية (Schématique)، الروابط والصلة التي توجد بين وسائل

لقد سمح التمثيل بتمديد نماذج الاتصال في المجتمعات الضيقة، في اطار موسع.

هناك عدة عوامل تتدخل في هذا الرسم المثالي.

الأول من ضمن هذه هو توسيع حق الاقتراع دون الزيادة المتلازمة لعدد الممثلين فالانتقال من الاقتراع الضيق (المحدود) الى الاقتراع العام قد شوه رابطة التمثيل: فالقليل من المنتخبين هم الذين يتعارفون لدى منتخبهم (Elus). ومن هنا، فإن البرلمان الذي يعتبر مركز التمثيل قد عرف شيئا فشيئا صعوبات في إعداد القرارات تكون فيها الشرعية أو الضرورة غير مفهومة لدى أولئك الذين ينفذون هذه القرارات.

فالتغيير في نمط الاقتراع قد جاء اذا لتحسين وتطوير الوفاء في التمثيل والفكرة كانت دائما هي نفسها: ضمان شبه - تطابق بين الحكام والمحكومين. والتمثيل النسبي كان الدواء لجميع الأمراض (Panacée) الذي اقترح لحل هذه الصعوبة. ومعركة التمثيل النسبي التي يخوضها الاشتراكيون هدفها السماح لهذا الحزب الحديث الولادة بأن يستحوذ ويستولي على السلطة (الحكم). لكن خارج هذه المصالح المادية، فإن المعنى الحقيقي والعميق للتمثيل النسبي يكمن في البحث عن اتفاق كبير بين الحكام والمحكومين، الاتفاق الذي هو ضمان لتسيير النظام السياسي بصفة راضية. والمشكل هو أن تغيير نمط الاقتراع، ما هو إلا مسكن ومهدئ في عملية تطوير وظيفة الاتصال، في الوقت الذي يحس كل مواطن أكثر فأكثر بأنه معني بالاجراءات المقررة. ظهور نظام الأحزاب وتنظيم الممثلين والممثلين قد شكل محاولة أخرى لتطوير وتحسين طبيعة التمثيل.

النظام الرئاسي أيضا، كونه متغير النظام التمثيلي، يشكل حاليا هيكلا (بنية) أكثر ملاءمة لضمان الاتصال بين الحكام والمحكومين كالتأثير المتبادل بين الرئيس وشعبه على حساب آليات التمثيل التقليدية⁽²⁰⁾.

وللتوضيح، فإن المثل الفرنسي يجب ذكره، لأن فكرة التمثيل تبقى قوية.

بالفعل، بقيت فرنسا بلد «برلمانية الممثلين للأمة»⁽²¹⁾.

وهذا التصور للتمثيل رسخ في أذهان الشباب الفرنسي على مستوى المدرسة، أين

تتحالف الميزة البرلمانية للمؤسسات مع الصحة والدقة المكتملة للتمثيل⁽²²⁾، لصورة هذا البرلمان التي أعطيت للأطفال، تجيب مع الصدى الصورة التي يعطيها البرلمانيون لوظائفهم. استشهدا وتحقيق يؤكد هذا القول الأول هو تدخل الدكتور (برنار لافيون Dr Bernard Lavergne) بخصوص خطاب السيد قريفي (Grevy) ⁽²³⁾. «دخل قريفي في نقاش طويل حول تدخل في مدلوله غير الصحيح، الناخب (L'electeur) في تحضير وإعداد القوانين عن طريق مطالبته توجيه المترشح الى أي اتجاه يجب على القوانين أن تكون»: والناخب ليس له الا حق واحد، كما يقول وهو حق اختيار وكيله. ليس بمقدوره أن يعد القوانين هو بنفسه ولهذا السبب كان عليه أن يختار من يعدها».

وإذا تدخل في العملية التشريعية قائلا: «اعملوا القوانين في هذا المنحى، يخرج عن دوره، ويبطل كل شيء، يقتل الحكومة البرلمانية»⁽²⁴⁾.

هذه العقلية أو الذهنية توجد في أيامنا في المفهوم الذي يعطيه نوابنا لأدوارهم. والأجوبة المحصل عليها من جراء الأسئلة المطروحة حول دور النواب مرتبة في ستة مدة مختلفة:

- دور تشريعي؛
- دور الرقابة على نشاط الحكومة؛
- دور التوجيه للسياسة الوطنية؛
- دور الدعم والمساندة للحكومة؛
- دور المنبر، بالمفهوم الذي يقول النواب أنهم يستعملون الجمعية الوطنية كصندوق رنان لمطالب أو مطامح هذا الحزب السياسي أو ذاك أو هذه الجماعة أو تلك؛
- دور تمثيلي يجمع هذه الأجوبة، والتعبير عن إرادة النواب «لتمثيل منتخبهم» في المصلحة الوطنية، «الوطن»، «والعمال»، باستثناء تمثيل المصالح المحلية الجهوية.

— النتائج المحصل عليها لكل عمود كانت كالتالي:

- دور تشريعي 48,6%

- دور التمثيل 24,1%

- دور التوجيه 18,1%

- دور الرقابة 17,1%

- دور مساندة الحكومة 08,7%

- دور المنبر 07,9%

ونلاحظ أن دوري التشريع والتثليل مرتبطان أشد إرتباط: فالقوة التشريعية تنبع من مفهوم التمثيل⁽²⁵⁾. بينما المحكومين يحسون أقل فأقل بأنهم ممثلين من قبل أولئك الذين من المفروض أنهم اختاروهم. ويثبت السبر ذلك بكل وفاء⁽²⁶⁾. توجد هذه الظاهرة في الولايات المتحدة أين جرى تحقيق سنة 1965 حول معرفة الرأي برجال السياسة وكشف التحقيق أن 43% فقط من الأشخاص المستجوبين استطاعوا أن يسموا ممثليهم.

كما أن العدد الكبير دائما للمثّلين والقليل دائما للمثّلين يوضح لنا أن آليات التثليل لا يمكن أن تواجه الشرط الأساسي لكل نظام الذي هو الاتفاق بين الفئة الأولى والفئة الثانية.

الانتقال من الدولة الليبرالية الى الدولة المتدخلة قد شكل أيضا عاملا آخر للتنديد بالتنظيم التثليلي. وكل مواطن يعرف أنه وجد نفسه، أو سيجد نفسه يوما معنيا بتدخلات الدولة: فعليه من الآن أن يتمكن من معرفتها. غياب قرارات الدولة الليبرالية تتأشى في مجملها مع غياب الاتصال: بحيث أن المواطن لا يحس بأنه معني بالأمر. فالمصالح لا يمكن أن تكون ممثلة «لوضوح مطلق» الناتج عن معركة انتخابية مشكوك فيها، فالسياسة أصبحت قضية جماعية.

وهذا يدخل العامل الأخير: ركائز الاتصال الجديدة بإمكانها بسهولة ضمان الاتفاق والمطابقة أو التباين والاختلاف بين وجهات نظر الحكام والمحكومين.

هؤلاء المحكومون يرون علاقاتهم مهددة بظهور الصورة، تطور الوسائل السمعية البصرية، وانتصار الاعلام: وأصبح المواطن عبارة عن «جامع للمعلومات» لكن هذا المظهر القابل للتأثر هو تحدي مستمر لتنظيم الشخصية وعرضة شبه يومية للسلوك السياسي. والمحكومون الذين قصفتهم المعلومات والايخبار سيتأرجحون بين المشاركة عن طريق العرض (Projection): انه تطهير النفس (La Cathasis)، وبين المشاركة عن طريق معرفة الهوية: إنه (Le Mémésis).

وفي الحالتين يلتقي الشركاء. عن طريق إنتشار وسائل الاتصال، فإن الحكام لا يقيمون كأشخاص يتميزون عن الأشخاص الذين انبثقوا عنهم، لكنهم يشاركون في نفس نط الحياة. ورجال السياسة يخرجون من ورطة تدهور الدور «كرجال بدون محاسن» للحفاظ على سلطتهم.

وهكذا يصبح الاتصال السياسي أكثر تعقيدا ورهانا العلاقات بين الحكام والمحكومين أكثر دقة، وسائل الاعلام المستعملة بمهارة تخصص للسياسة هيبتها، لكن السياسة ليست قضية البعض. اذا توصل الحاكم المصمم جدا (Extro-déterminé) وفقا لتعبير (د. ريزمان D. Riesman) الى قناعة (أو اعتقاد) بأنه لا ينتمي الى دائرة النبلاء الصغرى، فإنه يعتقد أنه يستطيع أن يغير اتجاه السياسة بفضل الاتصال.

دور هذا الأخير (أي الاتصال) كان هو تعريف القرارات المتخذة وجعلها مقبولة، لكن الحاكم يمكن أن يأمل إستعمال وسائل الاتصال لاعطاء دفعة للعمل الذي كان بسيطا هذه خمسين سنة.

أهذا هو عصر التبادل الحقيقي بين الحكام والمحكومين؟ فإنه من المبالغة إذا أكدناه، اكن المواطنون أحيانا يملكون نفس الأسلحة التي يملكها الحكام، والتبادل، وحتى الصراع، يمكن أن يكون أكثر إنصافا وعدلا.

وعلى أية حال فإن الانتقال من ثقافة الخضوع الى ثقافة المشاركة وحتى نستعمل تعابير أmond و Verba) يشهد على إفلاس الوظيفة الاتصالية للمؤسسات البرلمانية كما يشهد على ضرورة البحث عن طرق جديدة في البحث عن نظام سياسي متوازن قادر على أداء الوظائف المسندة إليه في اطار المجتمع المشار إليه.

هوامش

(1) تعني السيولوجية: علم العرائض (المترجم).

(2) ديشانيل (Deschanel): بول ديشانيل، رجل دولة فرنسي ولد بشيريك لي بروكسيل (1865-1922)، رئيس الجمهورية الفرنسية 18 فيفري - 21 سبتمبر 1920) أنظر: petit larousse illustré 1983 (المترجم).

(3) زوجة السيد كايو: (جوزيف)، رجل سياسة فرنسي ولد بمانس (1863-1944)، وزير المالية (1899-1902 و 1906-1909)، قدم مشروعا حول الضريبة على الدخل، رئيس المجلس (1911-1912). فاوض الاتفاقية الفرنسية - الألمانية حول المغرب. ثم وزير للمالية من جديد، استقال 1914.

(4) أثنية (قبيلة) من مالي تعيش في أعالي بانديا قارة فنها عديم الزينة ومسلوب (المترجم).

(5) La Palabre: نقاش عقيم يجري تحت شجرة (المترجم).

(6) الانفراد بالسلطة يمكن أن تقدم هنا كنتيجة للنظام الاتصالي.

D. Easton, varieties of political theory, englewood cliffs, prentice hall, 1966, p.143 à (7)
154, trad. P. Birnbaum et F. Chazel, sociologue politique, T1, p.22.

Almond et Coleman, The politics of the developing areas p.7 trad. p.41 (8)

G.E. Laveau, Revue canadienne de science politique, II, N°1, mars 1969, p.29 et suivre. (9)

Lord Windelsman, communication and political power, Londres 1966, p.17. (10)

G.A. Almond et J.S. Coleman, the politics of developing areas, p.4 et 5. (11)

J.W. Lapierre, essai sur le fondement du pouvoir politique, thèse, paris, 1968, p.118, (12)

et Martin Landaner, L'intercompréhension par les danses dans les sociétés d'abeilles,
journal de psychologie normal et patologique, 53^{ème} année, N°2, p.163, 183.

P.H. Granet, Recherches acoustiques sur les corbeaux, la nature, Février, 1959. (13)

J.W. Lapierre, op.cit, p. 208. (14)

G. Calame – Ethnologie et langage, p. 356. (15)

D. Easton, a systems analysis of political life, p.92. (16)

J. Roels, Le concept de représentation politique aux dix huitième siècle, p.17. (17)

P. Laumière et A. Demichel, Les régimes parlementaires européens, p.8. (18)

J.L. Parodi, Le rôle du parlement dans le système politique français, rapport à la table (19)
ronde de l'association française de science politique 6 et 7 novembre 1970.

E. Landowski, L'image du parlement dans quelques manuels d'histoire de l'enseigne- (20)
ment primaire, C.N.R.S., E.R.A., N° 105, p.67.

Mémoires de B. Lavergne, Les deux présidences de Jules Grevy, (1879-1887) cité par (21)

J.L. parodi, le rôle du parlement dans le système politique français, op.cit.

A. Chaudernager, Un parlement pourquoi faire? (22)

C.F. Sondages, N°2, 1968 sur «le parlement et la crise de mai». (23)

G. Almond et S. Verba, the civic culture, political attitudes and democracy in fives (24)
nations, primceton university press, 1963.